في حكومة الشراكة الوطنية

أ.د. حسين علوان الربيعي

فرع النظم السياسية

في محاولة لتجاوز النتائج غير الحاسمة للانتخابات، تعالت الأصوات المنادية بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية حتى باتت مطلبا تكاد تلتقي حوله جميع القوائم والكتل التي شاركت في العملية الانتخابية. وتمثل حكومة الشراكة الوطنية في هذه المرحلة الحرجة مخرجا وحلا وسطا بين المطالب المتصارعة لتفادي تصاعد الأزمة السياسية الناجمة عن عدم حصول أي من القوائم على الاغلبية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وبالتالي حاجة كلا منها الى التحالف مع القوائم الأخرى لتوفير الأغلبية المطلوبة داخل البرلمان للحصول على التكليف الخاص بتشكيل الحكومة ومن ثم عرضها على البرلمان لنيل الثقة خلال المدة المحددة دستوريا. ويبدو حال حكومة الشراكة الوطنية كحال كل الحكومات الائتلافية الحكومية من حيث إنها تتكون من تحالف حكومي بين القوى السياسية الفاعلة على المسرح السياسي، وتأتي في سياق الوضع السياسي العام الذي يشهده البلد في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات وعدم المصادقة عليها حتى الآن، حيث تتجاذب القوائم التي شاركت فيها الخلافات حول صدقية هذه النتائج والاحقية في تشكيل الحكومة، ودعوة بعضها للتناغم مع المناخ السياسي السائد والحاجة الى المشاركة الوطنية الواسعة في ادارة شؤون البلاد بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية الانتخابية لحماية العملية السياسية من الفشل والانهيار .

وتتماثل حكومة الشراكة الوطنية بالتأكيد مع الحكومات الائتلافية الأخرى من حيث إنها تولد مثلها من رحم الأزمات الانتخابية، وهي أقرب ما تكون الى حكومة الوحدة الوطنية، ولكنها تتميز عن الأنواع الأخرى من الحكومات الائتلافية بأنها تقوم على المشاركة الواسعة للقوائم والكتل والقوى السياسية على أن يتحدد الوزن النسبي لهذه القوى داخل حكومة الشراكة الوطنية على ضوء الاستحقاق الانتخابي، بينما

تستند حكومة الوحدة الوطنية الى قاعدة التمثيل النسبي لمكونات الشعب اجتماعيا وسياسيا. ويهدف تشكيل حكومة الشراكة الوطنية عادة إلى الخروج من المازق السياسي عن طريق المشاركة الوطنية في تحمل مسؤولية ادارة الدولة. وليست حكومة الشراكة الوطنية الا خيارا على صعيد أزمة النتائج الانتخابية، وهي خيار قد يكتب له النجاح وربما يتعرض للفشل في ضوء التجاذبات السياسية القائمة، ويتوقف ذلك على درجة التلاؤم بين القوائم والتفاهمات بينها حول البرنامج الحكومي، أما قيمتها السياسية فتتأتى عما يمكن ترسيخه من تقاليد وبنى وآليات وإجراءات تؤسس لبنية دستورية ديمقراطية. فإذا كانت حكومة الشراكة الوطنية تأتي لرأب الصدع الذي حصل بسبب المنافسة الانتخابية الحادة ونتائجها، فإن جدواها الحقيقية تكمن في التأسيس لعملية التداول السلمي للسلطة لضمان الحياة للعملية السياسية برمتها.